[31] المستند على أوهام الفلاسفة وسفسطاتهم. فهو عندما يعوزه الدليل السمعي يلجأ إلى التعليل العقلي، فإن أعياه هذا ركن إلى القول بجريان العادة التي يسندها إلى الله تعالى، ويريد بالعادة ما نسميه بالسنة الكونية أو الناموس الطبيعي، سواء كان ذلك الناموس حياتيا يتعلق بالأحياء وفعالياتهم، أو كيميائيا حيويا ممتزجا، أو فيزيائيا صرفا. ففلسفته من لون خاص تمتزج فيها أحيانا الروحية مع المادية وتنفرد إحداهما عن الأخرى أحيانا أخر. ألا ترى إلى قوله في تفسير نزول الماء من السحارة (1) وهي ظاهرة طبيعية فيزيائية: فأما ما جربناه فنتكلم على العلة المفرقة بن الزئبق والماء، والذي يجب أن يعتمد في نقض الاستدلال من القائلين بذلك في الماء والسحارة أن يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل في الماء السكون والوقوف مع سد رأسها، فلا ينزل من أسفلها، وإذا فتحنا رأسها لم يفعل ذلك السكون فيجري الماء منها من الثقوب. والعادة حسبما استقريناه من فلسفته نوعان، نوع منها يكون ثابتا كأغلب النواميس الطبيعية والظواهر الكونية، كقانون الجذب الأرضي والمغناطيسية القطبية والظواهر الفيزيائية، كحرارة الشمس وآثارها، وحجر المغناطيس وفعله. ومنها ما يكون نسبيا يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وهذه هي العادة المكتسبة أو المحلية غير المستقرة، فانظر إلى قوله بعد تعليله نزول الماء من السحارة مباشرة: وليس ينبغي أن ينكر أصحابنا خاصة أن يكون هذا بالعادة ونحن كلنا نقول: إن انجذاب الحديد إلى حجر المغناطيس إنما هو بالعادة وإلا فالمغناطيس وسائر

---

(1) السحارة: آلة يكون في رأسها ثقب واحد وفي أسفلها ثقوب كثيرة (تشبه رأس دوش الحمام)، إذا ملأناها بالماء ثم سددنا رأسها بالإبهام، لم ينزل الماء من الثقوب التي في أسفلها، وإذ أزلنا إبهامنا نزل الماء. ولا علة لذلك إلا أنها عند سد رأسها بالإبهام منعنا الهواء من أن يخلف في مكان الماء (راجع 2 / 322) من أمالي المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط. الحلبي سنة 1373 هـ مع هامشها).